



**بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الطفل 20 نوفمبر 2021 الجمعية الموريتانية
لصحة الأم والطفل فرع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في موريتانيا تدعو
إلى بذل المزيد من الجهود لتفعيل القوانين والسياسات التي تهدف إلى حماية
الطفل**

بعد مرور 32 عاما من إن إصدار الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل فإن موريتانيا
تقف على مفترق طرق حاسم نحو القدرة على حماية واحترام حقوق الطفل
وتحقيق ذلك على أتم وجه.

بينما نحتفل اليوم 20 نوفمبر باليوم العالمي لحقوق الطفل في موريتانيا فإننا
ندعو إلى بذل المزيد من الجهود لجعل هذه التغييرات المهمة تري النور ويتم
تنفيذها.

لقد أقرت الدولة الموريتانية مدونة حماية الطفل 2018 والذي يجرم فعليا
الجرائم والممارسات الضارة بصحة ورفاه الطفل الموريتاني.

لكن على الرغم من هذا التجريم المعاقب عليه وفقا للقانون لاتزال هذه الجرائم
والممارسات تمارس بشكل شائع كما هو ملاحظ من خلال إحصائيات الجمعية
خاصة خلال سنة 2020_2021 التي اتسمت بجائحة كوفيد 19 وأدى ذلك إلى
زيادة خطيرة في حالات العنف القائم على النوع فقد سجلت الجمعية خلال السنة
المنصرمة والجارية ما يزيد على 1600 حالة منها 440 طفل ضحايا عنف
جنسي.

وبوصفنا منظمة تركز وتحرص على حقوق الطفل فإننا لانزال متشبثين
بالتزامنا في دعم ومناصرة الجهود التي تدعم حقوق الأطفال ورفاههم، وتشجيع
الجهات المسؤولة والعمل معها كافة على المستوي المحلي والوطني لضمان
حماية الطفل والمساهمة في جهود الحماية على التراب الوطني من كافة أشكال
العنف وسوء المعاملة.